



الهيكل التمويلي وأثره على ربحية المصارف التجارية


(دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري)

The Financial Structure and Its Impact on the Profitability of Commercial Banks (An Applied Study on Sahara Bank)

حاتم عبد الرزاق ابوعجيلة النعاس

المعهد العالي للعلوم والتقنية تاجوراء ليبيا

Dr.hatem.alnaas@histt.edu.ly

 0009-0002-1400-550X

Abstract

This study aimed to evaluate the financial structure and its impact on the profitability of Al-Sahraa Bank. The study sample consisted of all the components of the financial structure of Al-Sahraa Bank during the period from 2000 to 2023, which is 24 years. The study hypotheses were tested using the OLS estimator. The study found that there is a positive correlation of approximately 46.6% and 64.1% between return on assets and debts and equity. The study also found that there is a positive correlation of approximately 50.8% and 36.4% between debts and equity. The financial structure of Al-Sahraa Bank, represented by debts and equity combined, achieved a significant impact and explanatory power, with a percentage of 45.6% and 25.8%, respectively, on the rate of return on assets and the rate of return on equity.

Keywords: Financial Structure, Al-Sahraa Bank Profitability, Equity, Debts.

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم الهيكل التمويلي وأثره على ربحية مصرف الصحاري حيث تكونت عينة الدراسة من جميع مفردات الهيكل التمويلي لمصرف الصحاري خلال الفترة من 2000 إلى 2023م، والبالغ عددها (24) أربعة وعشرون سنة وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام مقدر OLS، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط موجب في حدود 46.6%، 64.1% بين العائد على الأصول والديون وحقوق الملكية، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط موجب في حدود 50.8%، 36.4% للديون وحقوق الملكية، وحقق هيكل التمويل لمصرف الصحاري المتمثل في الديون وحقوق الملكية مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية، ما نسبته 45.6%، 25.8% على التوالي من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.



الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي، ربحية مصرف الصحاري، حقوق الملكية، الديون

1-1- مقدمة:

حظي موضوع هيكل رأس المال بمكانة بارزة في أدبيات التمويل، منذ منتصف القرن العشرين وحتى يومنا هذا، ومن أهم ملامح الوزن الكبير الذي حضي به موضوع الهيكل التمويلي، ما ثم بشأنه من جدل نظري ودراسات تطبيقية على مختلف القطاعات في دول شتى، حيث أن تلك الدراسات قد أظهرت بدورها الخلافات والاختلافات، حيث أصبح من الصعب تعميم استنتاجات معينة على الدول بعينها أو أنظمة اقتصادية بعينها، ويرجع ذلك أساساً إلى اختلاف طبيعة النشاط بين القطاعات واختلاف البنية الاقتصادية بين الدول، كذلك الاختلاف بين المؤسسات داخل القطاع الواحد، من حيث حجم النشاط وحجم الاستثمارات، ومستوى الربحية ودرجة ميل المخاطرة لدى القائمين على إدارة المؤسسة، وقرارات تحديد هيكل رأس المال المستهدف هو من أكثر القرارات المتخذة صعوبة كونها تعكس تعظيم القيمة السوقية للشركة، إذ أن المدير المالي يأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين العوائد والمخاطر لتحديد المزيج الأمثل لهيكل رأس المال، (الشاملي، 2024) أيضاً تشكل القرارات المتعلقة بتكلفة رأس المال صعوبة بالغة لإدارة الشركات، كونها تعكس الأثر الاستثماري طويل الأجل للوصول إلى الهيكل الأمثل لرأس المال (الكور، الفقيه، 2025)

وبالتالي سيتم في هذه الدراسة التعرف على مكونات الهيكل التمويلي، التي تعتمد عليها المؤسسات المالية المصرفية في تمويل استثماراتها، حيث توجد مصادر مباشرة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ومصادر غير مباشرة (التمويل بالاستئجار)، كذلك سيتم دراسة أثر الهيكل التمويلي للمصارف وأثره على الربحية، للوصول إلى المكون الأمثل لهيكل التمويل، والتعرف على مكونات الهيكل التمويلي للمصارف، وتقديم بعض الرؤى حوله من خلال تقييمها واختبار أثرها على الربحية.

2.1. مشكلة الدراسة:



يمثل هيكل التمويل دوراً جوهرياً، في تقييم قدرة الإدارة في كيفية المحافظة على قيمتها السوقية (الكور، المرابط ، 2025)، والتي تتطلب متابعة متواصلة للتطورات والتغيرات، التي تطرأ على مكونات الهيكل التمويلي والتي بدورها تستوجب تحقيق التناسق، بين كافة عناصره حيث العمل على تحديد أنسب وأفضل العناصر، مما يترتب عليه تخفيض نسبة المديونية، ورفع معدل العائد على الأموال المستثمرة، وعلى الأصول بما يفوق معدل الالتزامات، وذلك للوصول إلى حالة التوازن المالي بين العناصر المكونة لهيكل التمويل، (الشاملي، 2024) بالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل يؤثر الهيكل التمويلي بشكل موجب على ربحية مصرف الصحاري؟

3.1. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر الهيكل التمويلي، من خلال اختبار أثر مكونات الهيكل التمويلي (إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول، إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) على معدل العائد على الأصول لمصرف الصحاري، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بمستوى تنوع في تشكيلة الهيكل التمويلي لمصرف الصحاري، بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التنوع في الهيكل التمويلي بشكل يحقق العائد الذي أنشئ من أجله المصرف.

4.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، والذي يتناول الهيكل التمويلي وأثرها على هيكل ربحية المصارف، حيث أن حجم الفوائض المالية لمصرف الصحاري، يمكن أن يسهم في عمليات الاستثمار والتمويل في الاقتصاد بشكل عام وسوق الأوراق المالية بشكل خاص، مما يعطى الموضوع أهمية خاصة، وبالتالي قد يقدم تحليل وتقييم الهيكل التمويلي لمصرف الصحاري وأثره على ربحية المصرف، وبعض الرؤى لمتخذي القرار والمشرعين حول كفاءة الهيكل التمويلي لمصرف الصحاري من إمكانية استمراره بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تكوينه.

5.1. منهجية الدراسة: تتمثل في النقاط التالية.

6.1. فرضية الدراسة:



H01: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي والمتمثل في (إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول، إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) على معدل العائد على الأصول (ربحية مصرف الصحارى).

H0₁₁: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتمويل بالديون والمتمثل في (إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول) على معدل العائد على الأصول (ربحية مصرف الصحارى).

H0₁₂: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتمويل بحقوق الملكية والمتمثل في (إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) على معدل العائد على الأصول (ربحية مصرف الصحارى).

H02: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي والمتمثل في (إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول، إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) على معدل العائد على حقوق الملكية (ربحية مصرف الصحارى).

H0₂₁: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتمويل بالديون والمتمثل في (إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول) على معدل العائد على حقوق الملكية (ربحية مصرف الصحارى).

H0₂₂: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتمويل بحقوق الملكية والمتمثل في (إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) على معدل العائد على حقوق الملكية (ربحية مصرف الصحارى).

7.1. مجتمع وعينة الدراسة:

1.7.1. مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع مفردات الهيكل التمويلي لمصرف الصحاري خلال الفترة من 2000 إلى 2023 م، والبالغ عددها (24) "أربعة وعشرون سنة".

1.7.2. عينة الدراسة:

تم الاعتماد في المعاينة الإحصائية أسلوب العينة العشوائية وبحساب عينة الدراسة تبين أن حجمها يتمثل مكونات الهيكل التمويلي لمصرف الصحاري وكان عدد المشاهدات 72 اثنان وسبعون مشاهدة.

8.1. النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضية الدراسة:

يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلة التالية:

$$ROA = \alpha + \sum \beta_i(x_i) + \varepsilon \dots\dots\dots 1$$

$$ROE = \alpha + \beta_1(DR) + \beta_2(ER) + \varepsilon \dots\dots\dots 2$$

ROA = تمثل العائد على الأصول ويستخرج بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول ويعبر عنه بربحية مصرف الصحاري.

ROE = تمثل العائد على حقوق الملكية ويستخرج بقسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية ويعبر عنه بربحية مصرف الصحاري.

α = المقطع الثابت للنموذج.

β_1 ، β_2 = معاملات ميل الانحدار (حساسية أثر معدلات الهيكل التمويل تجاه ربحية مصرف الصحاري).

(DR) = ويعبر عن أثر معدل الديون ويستخرج بقسمة إجمالي الخصوم على إجمالي الأصول.

(ER) = ويعبر عن أثر معدل حقوق الملكية ويستخرج بقسمة صافي حقوق الملكية على إجمالي الأصول.

(ε) = الخطأ العشوائي.

9.1. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر كل من الهيكل التمويلي

(معدل الديون، معدل حقوق الملكية) كمتغير مستقل على ربحية مصرف الصحاري، وبهذا تنقسم

المتغيرات إلى متغير تابع يعبر عنه بربحية مصرف الصحاري، ومتغيرات مستقلة يعبر عنها بالهيكل التمويلي

لمصرف الصحاري.

وللتحقق من متغيرات الدراسة والمتمثلة في الديون وحقوق الملكية المكونة للهيكل التمويلي

لمصرف الصحاري، وأثرها على ربحيته له يتطلب استخدام المقاييس التالية:

أ- ربحية مصرف الصحاري:

معدل العائد على الأصول (Return on Assets (ROA) والذي يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية

الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف



المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة (الكور، المرابط، 2025). ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{ROA} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضريبة}}{\text{(مجموع الأصول)}} = \text{العائد على الأصول}$$

معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Assets (ROE) وتقيس نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية وكلما ارتفعت النسبة كلما دل على كفاءة المصرف على أموال حقوق الملكية، وتكمن أهمية هذه النسبة في أنها تقيس العائد على كل دينار من أموال الملاك (الكور، الفقيه، 2024)

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح حقوق الملكية}}{\text{(حقوق الملكية)}}$$

ب- نسب الهيكل التمويلي:

سيتم في هذه الدراسة حساب نسب الهيكل التمويلي، والذي يساوي إجمالي الخصوم

مقسوم على الديون، حقوق الملكية، ويحسب وفق المعادلة التالية.

$$1- \text{نسبة معدل الديون} = \frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{(الأصول)}}$$

وتقيس نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول وكلما ارتفعت النسبة كلما دل على كفاءة الخصوم على الأصول (الكور، الفقيه، 2024)

$$1- \text{نسبة معدل حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{(الأصول)}}$$

وتقيس نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وكلما ارتفعت النسبة كلما دل على كفاءة حقوق الملكية على الأصول

10.1. حدود الدراسة:

غطت فترة الدراسة أربعة وعشرون سنة متصلة تبدأ من سنة 2000 إلى سنة 2023 وذلك لأن سنة 2023 هي آخر سنة تم قفل ميزانيتها حين أعداد هذه الدراسة حيث روعي في اختيار فترة الدراسة، إدخال أكبر عدد ممكن من السنوات وهي فترة تفي بمتطلبات التحليل الإحصائي، فضلاً عن أنها كافية للحصول على



نتائج تعكس إلى حد كبير الواقع الفعلي لموضوع الدراسة، وتعد فترة الدراسة أطول فترة تتناولها دراسة تتعلق بمصرف الصحاري.

11.1. مصادر البيانات:

تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من مصادر تقارير النشاط وقوائم الدخل والمركز المالي لمصرف الصحاري.

12.1. الدراسات السابقة

حظيت الدراسات المتعلقة بالمؤسسات المالية بشكل عام باهتمام كبير من قبل الباحثين، وذلك لما تمثله هذه الشركات من أداة لتجميع المدخرات، وتوجيهها إلى استثمارات متنوعة تسهم في النمو الاقتصادي، كما تعتبر قناة استثمارية مهمة، وذلك لما تقدمه هذه الشركات من فوائض مالية ذات حجم كبير وخاصة في الأسواق الناشئة التي تحتاج أكثر من غيرها لفوائض الشركات المالية لكي تعكسها في استثمارات حقيقية تسهم بشكل قوى في تحقيق معدلات نمو في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي قد يقدم تحليل وتقييم ربحية المصارف بعض الرؤى لمتخذي القرار والمشرعين حول المصارف وإمكانية استمرارها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تكوينها.

وعليه سيتم في هذه الدراسة عرض مجموعة من هذه الدراسات سواء كانت عن شركات مالية بشكل عام أو مصارف بشكل خاص وذلك وفقاً لما يلي:

1-دراسة (المعاينة، 2023) هدفت إلى تحديد أثر التمويل بالديون والتمويل بحقوق الملكية على ربحية البنوك الإسلامية مع التنبؤ بربحية هذه البنوك وتكون نموذج الدراسة من متغيرات مستقلة متمثلة في نسبة المديونية ونسبة حقوق الملكية مع متغيرات ضابطة وهذه المتغيرات نسبة السيولة وحجم المصرف أما المتغيرات التابعة فتمثله في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل التمويل للديون على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد لحقوق الملكية كان له تأثير إيجابي كذلك الهيكل التمويلي لحقوق الملكية على الربحية كان له تأثير إيجابي.

2-دراسة (Menacer et al, 2020) وأجرت إلى التحقق في تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية واعتمد الباحث القوائم المالية للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق المال لدول



الخليج العربي ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث كان للرافعة المالية تأثيراً إيجابياً على ربحية المصارف الإسلامية بأن كلما ازدادت درجة الرفع المالي زادت نسبة الربحية للمصارف الإسلامية.

3-دراسة (الساعدي، 2024) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الربحية للمصارف التجارية الليبية ممثلة في العائد على الأصول والاعتماد على البيانات المالية السنوية لعينة مكونة من أربع مصارف ليبية، وهي مصرف الصحاري، ومصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني للفترة من 2007-2013 وقد تم استخدام أربع متغيرات مستقلة لتفسير المتغير التابع وهي نسبة المصاريف التشغيلية إلى الموجودات، ونسبة القروض إلى الموجودات، وحجم القطاع المصرفي، والتضخم، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت الدراسة أن متوسط العائد على الأصول لجميع المصارف عينة الدراسة كان 4.5% كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك مستوى عال من المنافسة أدى إلى وجود انخفاض كبير في المصاريف التشغيلية، كذلك وجود تذبذب في نسبة القروض إلى الموجودات، وزيادة في حجم القطاع المصرفي، كذلك بالرغم من وجود تذبذب في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن المصارف حافظت على معدلات جيدة في أدائها.

4-دراسة (الفرجاني، 2021) هدفت الدراسة إلى قياس مخاطر السيولة والربحية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية، وكذلك معرفة أثر مخاطر السيولة على الربحية في الفترة من (2009 – 2014)، لخمسة مصارف تجارية ليبية وهي: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال إفريقيا، ولتحقيق ذلك ولتغطية كافة جوانب البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي بمدخله الوثائقي والكمي، وتم صياغة فرضية واحدة، وقد اعتمد البحث على تجميع القوائم المالية وتحليل نسب مخاطر السيولة والربحية وإيجاد الارتباط بينها وقياس الأثر بين مخاطر السيولة والربحية، وقد أظهرت نتائج التحليل إن العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية عكسية، وأن مخاطر السيولة لا تؤثر على الربحية. وقد أوصى البحث بمجموعة من التوصيات من أهمها: قيام المصرف المركزي ببحث المصارف التجارية الليبية على وجود آلية مناسبة لقياس ومتابعة مخاطر السيولة بشكل دوري ومستمر.



5-دراسة (بوعظمت، 2025) هدفت الدراسة الى معرفة الاثر الذي يمكن ان يحدثه مؤشرات هيكل راس المال مقاساً (الالتزامات الى حقوق الملكية، الالتزامات الى الأصول، الالتزامات الى راس المال، حقوق الملكية الى اجمالي الودائع، حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة الأداء التشغيلي مقاساً (كفاءة الأرباح: منفعة الأصول، مضاعف حقوق الملكية، العائد الى حقوق الملكية، العائد الى الأصول، العائد الى الودائع-كفاءة التكاليف: هامش الربح، التكاليف الى الإيرادات)، ومن خلال الدراسة التطبيقية لقوائم المالية لمصرف الجمهورية بليبيا لفترة الممتدة من 2010 الى 2023، وتوصلت الدراسة الى رفض الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) $\alpha \leq$ لهيكل راس المال على كفاءة الأداء التشغيلي"، وقبول الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة التكاليف"، أنه كلما زاد معدل (الالتزامات الى الأصول) بمقدار وحدة زاد كفاءة التكاليف بمقدار (591)، وقبول الفرضية الفرعية السادسة للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) $\alpha \leq$ لمعدل (الالتزامات الى راس المال) على كفاءة التكاليف"، انه كلما زاد معدل (الالتزامات الى راس المال) بمقدار وحدة زاد كفاءة التكاليف بمقدار (563)، وقبول الفرضية الفرعية السابعة للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) $\alpha \leq$ لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة الأرباح"، أنه كلما زاد معدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) بمقدار وحدة زاد كفاءة الأرباح بمقدار (654) وحدة. وأوصت الدراسة الى عدم الاعتماد على التمويل بالدين، واستغلال وتوظيف الموارد المتاحة والاصول بشكل يخدم قدرة المصرف على تحقيق أعلى الربحية، وتعزيز قدرة المصرف في مراقبة تكاليفه.

6-دراسة دلعوب (2000)، تناولت هذه الدراسة مصادر التمويل وأثرها على اختيار فرص الاستثمار المتاحة للمصارف التجارية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مصادر الأموال بالمصارف التجارية على اختيار فرص الاستثمار المتاحة أمامها، وطبقت هذه الدراسة على مصرف الأمة والجمهورية وذلك خلال الفترة 1985 – 1999 وقد تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات عن طريق مجموعة من معادلات الانحدار، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى وقد تركزت أهم نتائج الدراسة في وجود



فائض في السيولة لدى المصارف عينة الدراسة كما يتضح أن أكثر التغيرات في الاستثمارات نتيجة تغيرات في الودائع، وأكثرها تأثيراً حسابات التوفير، الودائع الثابتة التي تليها بقية الودائع.

7-دراسة الطاهر إبراهيم (2006)، تناولت الدراسة تأثير هيكل التمويل على الأداء المالي للمؤسسات والمخاطر التي تتعرض لها نتيجة اختلال هيكل التمويل، حيث كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المبيعات وحقوق الملكية بينما لم يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصوم المتداولة والمبيعات، كما خلصت الدراسة إلى أن عناصر هيكل التمويل وهي حقوق الملكية والخصوم المتداولة لها تأثير مباشر وكبير على الإيرادات.

2-الإطار النظري والمفاهيم:

2-1. نشأة مصرف الصحاري والهيكل التنظيمي:

تأسس في العام 1964. وفي 22 ديسمبر 1970 صدر قانون بتأميمه، ما تطلب أن يتم تأميم أسهم جميع المصارف العاملة في البلاد لتصبح مملوكة بالكامل من طرف ليبيا.

في 25 يوليو 2007 تم توقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية بين مصرف الصحاري ومجموعة بي ان بي باريبا المصرفية الفرنسية، استحوذت بموجبه المجموعة الفرنسية على 19% من أسهم رأس مال المصرف. وقد تحوّل مؤخراً ليصبح مصرفاً إسلامياً متكاملًا في 2024م وتحوّل المصرف بشكل نهائي إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية، ويوفر المصرف خدمة "صحاري موبايل" و "صحاري أعمال" لإدارة الحسابات والاستعلام عن الأرصدة وتحويل الأموال، وغيرها من الخدمات عبر الهاتف المحمول، ويقدم المصرف أيضا خدمات متعلقة بالبطاقات المحلية والدولية (مثل فيزا وماستركارد)، بما في ذلك إصدار البطاقات وإعادة إصدار الأرقام السرية، ويشارك المصرف في تطوير وتوسيع وسائل الدفع الإلكتروني لدعم التحول الرقمي في ليبيا، أما الهيكل التنظيمي لمصرف الصحاري يتمثل في مجلس إدارة يرأسه المدير العام، ويضم أعضاء مجلس آخرين. يتولى هذا المجلس الإشراف على تنفيذ استراتيجية المصرف التي تركز على تقديم حلول مالية مبتكرة وخدمات عالية الجودة، وتعظيم الأرباح للمساهمين، مع توفير بيئة عمل متميزة تقنياً وإدارياً.



2-2. الهيكل التمويلي لمصرف الصحاري:

يمثل الهيكل التمويلي للمصرف تشكيلة المصادر التي يحصل منها المصرف على أمواله، والتي تتمثل بالدرجة الأولى في مزيج من الأموال المودعة من العملاء والمساهمين وكذلك التمويلات من البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى، حيث تعتبر الودائع المقدمة من الأفراد والشركات مصدرًا رئيسيًا لتمويل المصرف، يمثل رأس المال المدفوع من المساهمين جزءًا هامًا من هيكله التمويلي، كما و يحصل المصرف على تمويلات من مصرف ليبيا المركزي لزيادة السيولة وتقديم خدمات التمويل، كما ويمكن للمصرف الحصول على تمويلات من مؤسسات مالية أخرى لتلبية احتياجاته التمويلية.

كما ويقدم المصرف عدة أنواع من الخدمات التمويلية فهو يوفر تمويلات لشراء مواد البناء والسلع الأخرى بالتقسيط عبر المرابحة الإسلامية، وكذلك يُقدم المصرف قروضًا حسنة بدون فوائد لتمكين الأفراد من تحقيق أهدافهم، ويتم تقديم تمويلات متنوعة للأفراد لشراء السيارات ومختلف السلع والخدمات، مع سقف تمويل يختلف حسب الأهلية، هذا بالإضافة الى ان المصرف يدعم الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتمويلات مختلفة لتشجيع النشاط الاقتصادي.

ويقدم المصرف التمويل وفقا للاتي:

لتقديم المباشر: يمكن للعملاء التقدم بطلب للحصول على تمويلات عن طريق مراجعة مراكز التمويل المنتشرة في مختلف الفروع.

-التواصل الإلكتروني: يمكن التواصل مع خدمة العملاء عبر البريد الإلكتروني أو مراكز الاتصال للحصول على استفسارات ومعلومات حول التمويلات.

-تطبيق الصحاري موبايل: يُتيح التطبيق للعملاء الوصول إلى خدمات المصرف وشراء كروت الدفع المسبق وشراء المنتجات بالتمويلات المتاحة.

3- اختبار فرضيات الدراسة:



بداية وقبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، وحتى أستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج الاقتصادية وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها يفترض التحقق من شروط وفرضيات معلمات الانحدار، لضمان جودة العلاقة الخطية بين المتغيرات الدراسية. (الكور، الفقيه، 2025)

3.1. مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة:

جدول رقم (1) نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

Prob	رمز المتغير	المتغير
0.283	ROA	العائد على الأصول (ربحية المصرف)
0.976	ROE	العائد على حقوق الملكية (ربحية المصرف)
0.140	DR	نسبة المديونية
0.144	ER	نسبة الملكية

تم في هذه الدراسة استخدام اختبار Kolmogorov Smirnov (K-S) والتي أشارت نتائجها الموضحة بالجدول السابق إلى جميع متغيرات الدراسة تتبع خاصية التوزيع الطبيعي وذلك وفق للاختبار الإحصائي.

3.2. قياس علاقة الارتباط بين الهيكل التمويلي لكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية:

يلاحظ من الجدول (2) إن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه موجب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة في حدود 46.6%، 64.1% بين العائد على الأصول ونسبة المديونية ونسبة حقوق الملكية على التوالي، كما يلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في حقوق الملكية والمديونية كانت قوية حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيه 42.7%، وبالتالي فإن هذه العلاقة لا تعاني من وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد فيما بينهما.



جدول (2) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

ER	DR	المتغير
**0.641	*0.466	ROA
*0.427	1	DR
1		ER

*مستوى معنوية 0.05، ** مستوى معنوية 0.1

كما يلاحظ من الجدول (3) إن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه موجب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة في حدود 50.8%، 36.4% بين العائد على حقوق الملكية ونسبة المديونية ونسبة حقوق الملكية على التوالي، كما يلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في حقوق الملكية والمديونية كانت قوية حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيه 42.7%، وبالتالي فإن هذه العلاقة لا تعاني من وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد فيما بينهما.

جدول (3) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

ER	DR	المتغير
0.364	*0.508	ROE
*0.427	1	DR
1		ER

قبل تفسير الانحدار سيتم تنفيذ اختبار تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF) أكبر من 5 ويوضح الجدول التالي رقم (4) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، ولكافة نماذج الانحدار.

الجدول (4) اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات

المتغيرات المستقلة	النموذج الرئيسي
DR	1.223
ER	1.223

حيث يلاحظ ان جميعها أقل من 5، وبالتالي فإن النتائج تشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار القياسية للدراسة.

3.3. اختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضيات الدراسة:

يوضح الجدول التالي رقم (5) نتائج اختبار DW والذي يبين ناتجه إن حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي، كما تشير النتائج إلى إن بواقي النماذج القياسية تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تشير إلى إن قيمة DW تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي وهي منطقة قبول فرض عدم، وذلك لكافة بواقي نماذج الدراسة القياسية (الكور، المرابط، 2025) كما موضح بالجدول التالي،

جدول (5) معنوية متغيرات نماذج اختبار الفرضيتين الرئيسيتين

المتغيرات المستقلة	OLS	المتغير التابع	
		ROA	ROE
B	Coefficient	0.022-	0.384-
	Robust Std. Err	0.031	0.194
	T-statistic	1.677-	1.978-
	P-Value	0.108	0.061
	Coefficient	0.021	0.495



DR	Robust Std. Err	0.016	0.234
	T-statistic	1.320	2.113
	P-Value	0.201	0.047
ER	Coefficient	0.164	0.704
	Robust Std. Err	0.054	0.798
	T-statistic	3.033	0.882
	P-Value	0.006	0.388
R ²		45.6	28.5
DW		2.159	1.978
F		8.784	4.181
Prop f		0.002	0.030

ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار في الجدول رقم (5) نلاحظ بأن متغيرات النموذج الرئيسي الأول ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، الأمر الذي من خلال يتم قبول الفرضيات البديلة للمتغيرات الأخرى والتي تنص على انه يوجد أثر موجب لمتغير معدل لنسبة المديونية و متغير نسبة حقوق الملكية على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية أقل من 5% ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج نجد انه يفسر حوالي (45.6%)، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 5%-10% بين هيكل التمويل والربحية لمصرف الصحارى، مما يعني أن هيكل التمويل كان له تأثيراً ايجابياً، وبناء على نتيجة اختبار t للمتغيرات الدراسة في النموذج الرئيسي نجد أن جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% و 10%، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على انه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لهيكل التمويل على معدل العائد على الاصول.



نلاحظ بأن متغيرات النموذج الرئيسي الثاني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، الأمر الذي من خلال يتم قبول الفرضيات البديلة للمتغيرات الأخرى والتي تنص على انه يوجد أثر موجب لمتغير معدل لنسبة المديونية ومتغير نسبة حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية أقل من 5% ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج نجد انه يفسر حوالي (28.5%)، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 5%-10% بين هيكل التمويل والربحية لمصرف الصحارى، مما يعني أن هيكل التمويل كان له تأثيراً ايجابياً، وبناء على نتيجة اختبار t للمتغيرات الدراسة في النموذج الرئيسي نجد أن جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% و10%، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على انه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لهيكل التمويل على معدل العائد على حقوق الملكية.

3.4. اختبار معنوية متغيرات نماذج إلى اختبار الفرضيات الفرعية:

من خلال نتائج تنفيذ الانحدار الموضحة في الجدول (6) حيث تشير نتائج معدل الديون بأنه ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وله تأثير موجب على متغير معدل العائد على الأصول، كما يوضح معامل التحديد أن معدل الديون حوالي 41% من معدل العائد على الأصول، أما بالنسبة لنموذج معدل حقوق الملكية نجد أن متغير حقوق الملكية يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وبالتالي نجد أن تأثير معدل حقوق الملكية له تأثيراً مثل معدل الديون والذي يفسر حوالي 41% عند مستوي معنوية أكبر من 5% له أثر موجب على معدل العائد على الأصول لمصرف الصحارى، والموضحة في الجدول رقم (6) التالي:

جدول (6) معنوية متغيرات نماذج اختبار الفرضيات الفرعية

المتغيرات المستقلة	OLS	المتغير التابع	
		ROA	ROE



B	Coefficient	0.031-	0.423-
	Robust Std. Err	0.015	0.188
	T-statistic	2.086-	2.255-
	P-Value	0.049	0.034
DR الفرضية الفرعية	Coefficient	0.042	0.583
	Robust Std. Err	0.017	0.211
	T-statistic	2.469	2.768
	P-Value	0.022	0.011
	R ²	21.7	25.8
	DW	1.841	1.938
ER الفرضية الفرعية	Coefficient	0.194	1.424
	Robust Std. Err	0.050	0.775
	T-statistic	3.913	1.835
	P-Value	0.001	0.080
	R ²	41	13.3
	DW	1.904	1.851



وتبين النتائج الواردة في الجدول رقم (6) أن قيمة t للنماذج الأول والثاني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمعدل الديون وحقوق الملكية على معدل العائد على الأصول.

ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار الموضحة في الجدول (7) حيث تشير نتائج معدل الديون بأنه ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وله تأثير موجب على متغير معدل العائد على حقوق الملكية، كما يوضح معامل التحديد أن معدل الديون حوالي 25.8% من معدل العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة لنموذج معدل حقوق الملكية نجد أن متغير حقوق الملكية يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وبالتالي نجد أن تأثير معدل حقوق الملكية له تأثيراً مثل معدل الديون والذي يفسر حوالي 13.3% عند مستوي معنوية أكبر من 5% له أثر موجب على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الصحارى، والموضحة في الجدول رقم (7) السابق، وبذلك نلاحظ مما سبق أن الهيكل التمويلي المكون لمصرف الصحارى يؤثر وهو مجتمع على ربحية المصرف، وهو ذات تأثيراً موجب على ربحية مصرف الصحارى، أما وهو منفرد فنجد ان تأثيره ضعيف على الأداء، وعليه فإن القوة التفسيرية لمعدل حقوق الملكية كان 41% والقوة التفسيرية وهي أكثر تأثيراً من الديون حيث كانت القوة التفسيرية حوالي 21.7%، حيث كان تأثير الملكية على معدل العائد على الأصول ايجابياً عند مستوى معنوية 5%.

الاستنتاجات:

من أهم النتائج والتفسيرات التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات ما يلي:

1- من خلال العلاقات تبين أن هناك ارتباط موجب في حدود 46.6%.، 64.1% بين العائد على الأصول والديون وحقوق الملكية، كذلك العلاقات بين العائد على حقوق الملكية أوضحت هناك ارتباط موجب في حدود 50.8%، 36.4% للديون وحقوق الملكية.



حقق هيكل التمويل لمصرف الصحاري المتمثل في الديون وحقوق الملكية مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية، ما نسبته 45.6%، 25.8% من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على التوالي.

وعليه تم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويل على ربحية مصرف الصحاري.

أما بخصوص الفرضيتين الفرعيتين للفرضيتين الرئيسيتين، تم التوصل إلى نتائج مفادها:

تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على انه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للديون على معدل العائد للأصول.

تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على انه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية على معدل العائد للأصول.

تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على انه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للديون على معدل العائد لحقوق الملكية.

تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على انه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية على معدل العائد لحقوق الملكية.

اختلفت نتائج اختبار أثر هيكل التمويل المتمثل في الديون وحقوق الملكية على ربحية المصرف من حيث درجة التأثير حيث كانت درجة التأثير أكثر في قياس حقوق الملكية على الأصول.

حقق معدل حقوق الملكية أعلى قوة تفسيرية حيث بلغت 41% مقارنة بالديون القصيرة الأجل كانت 13%.

التوصيات:



بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرضيتين الفرعيتين توصي الدراسة بما يلي:

التأكيد على إدارة المصرف الاهتمام بمصادر التمويل (الخصوم الايداعية) لديها بأن تستفيد منها الاستفادة المثلي لكونها ليس لديها تكاليف ديون بحكم طبيعة المصرف الإسلامي لتعزيز الربحية.

توضيح للمصرف كلما زادت مصادر التمويلي الذاتية فهي تدل على مؤشر أمان للمصرف ويزيد من ثقة المودعين والمستثمرين وهذا ينعكس على ربحية المصرف.

حث إدارة المصرف على المواثمة متطلبات السيولة القانونية وربحية المصرف.

زيادة في حجم المصرف وذلك من خلال زيادة وتنوع الخدمات المقدمة وتنوع الاستثمارات لزيادة وتعزيز الربحية المصرفية.

قائمة المراجع

1-المعايطه، وسام عبد الحميد، (2023). أثر هيكل التمويل على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة مؤته للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثالث.

2-الساعدي، عمر مفتاح، (2023). محددات ربحية القطاع المصرفي الليبي (دراسة تطبيقية على المصارف الليبية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية المجلد 15 العدد 2، الجمهورية الجزائرية.

3-الفرجاني، إبراهيم مسعود، (2021)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، مجلة الجامعي، العدد الثالث،

4-بوعظيمات، محمد اصميدة، (2025). هيكل راس المال المصارف التجارية الليبية وأثرها على تقييم كفاءة الأداء التشغيلي (دراسة تطبيقية عن مصرف الجمهورية بليبيا للفترة المالية (2010 – 2023) ، مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، المجلد السادس، العدد الأول، الجزائر.



5-عزالدين مصطفى الكور، & محمد سليمان الفقيه. (2024). أثر عدم تماثل المعلومات على إصدار صكوك الاستثمار في الشركات دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر EMAS الإسلامي. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، (18). استرجع في من
<https://journals.uot.edu.ly/index.php/jeps/article/view/1248>

6-دلعبوب ، (2000) مصادر التمويل وأثارها على اختيار فرص الاستثمار للمصارف التجارية، (رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا طرابلس).

7-الكور ع.، & المرابط س. (2025). اختبار نموذج السير العشوائي على مؤشر EMAS الإسلامي ببورصة ماليزيا. دراسة تطبيقية على مؤشر EMAS الإسلامي خلال الفترة من 2007 إلى 2018. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، (19)، 25-57. استرجع في من
<https://journals.uot.edu.ly/index.php/jeps/article/view/1815>

8-محمد فتح الله الشامي. (2024). اثر العائد والمخاطرة على الاستثمار بالشركات الصناعية الليبية : دراسة تطبيقية على شركة الشاحنات والحافلات خلال الفترة 2020 – 2021. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، (18)، 73-102. استرجع في من
<https://journals.uot.edu.ly/index.php/jeps/article/view/1244>

9-سعد، الطاهر، (2006) أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للشركات، (رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، قسم التمويل والمصارف).

8-تقارير النشاط والميزانيات العمومية لمصرف الصحاري خلال فترة الدارسة 2000-2023